



الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الثاني

الجلسة الإستثنائية

الأربعاء (٢٠٢٣/١١/١٥) م

عدد الحضور: (١٧٢) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (٣:١٩) عصراً.

- السيد محسن علي أكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الإستثنائية، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الثانية. خير ما نفتتح به الجلسة تلاوة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد محسن علي أكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيدات السادة النواب، استناداً إلى المادة (٥٨) (أولاً) من الدستور لرئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو لرئيس مجلس النواب أو دعوة مقدمة من أعضاء مجلس النواب، إلى جلسة استثنائية، وعليه يعقد مجلس النواب العراقي اليوم جلسته الإستثنائية بناءً على الطلب المقدم من السادة النواب ويتوقع من (٥٠) نائب لجلسة استثنائية للموضوعات الآتية. أولاً: التصويت على رئيس الإدعاء العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي.

- النائب علي حسن عبد الهادي الساعدي:-

اليوم نحن داخل قبة البرلمان، نعتبر السلطة التشريعية الرقابية في البلد أيضاً نحن مراقبين على السلطات كافة على تطبيق الدستور والقوانين والأنظمة، المادة (١٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب، اسمح لي باختصار (ثالثاً) من المادة (١٢) إذا

خلى منصب رئيس المجلس أو أي من نائبيه لأي سبب كان ينتخب المجلس بالأغلبية المطلقة خلفاً له في أول جلسة يعقدها لسد الشاغر وفقاً لضوابط التوازنات السياسية بين الكتل.

- السيد محسن علي أكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

قرار المحكمة الاتحادية لم يصل إلى مجلس النواب بشكل رسمي إلى الآن، استناداً إلى المادة (٣٥) من النظام الداخلي التي تنص على.

١- يمارس النائب الأول المهام الآتية.

القيام بمهام رئيس المجلس عند غيابه أو تعذر قيامه بتلك المهام، لذلك الكتاب لم يصل رسمياً إلى المجلس واليوم تكون جلسة استثنائية فقط.

*الفقرة أولاً: التصويت على رئيس الإدعاء العام ورئيس هيئة الإشراف القضائي.

السيدات السادة النواب استناداً لأحكام المادتين (٦١) (خامساً) و (٩١) (ثانياً) من الدستور جمهورية العراق عام ٢٠٠٥ والمادة (٤) (أولاً). أولاً: قرر مجلس القضاء الأعلى وبالإجماع بجلسته الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٢٣ ترشيح القاضي السيد (نجم عبدالله أحمد) القائم بمهامه رئيس الإدعاء العام للتعين بمنصب رئيس الإدعاء العام أصالةً.

ثانياً: استناداً إلى المادتين (٦١) (خامساً) و (٩١) (ثانياً) من الدستور جمهورية العراق عام ٢٠٠٥ والمادة (٤) من القانون مجلس القضاء الأعلى رقم (٤٥) لعام ٢٠١٧ والمادة (٢) من قانون هيئة الإشراف القضائي رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٦ قرر مجلس القضاء الأعلى بالإجماع على جلسته العاشرة المنعقدة بتاريخ ٢/١٠/٢٠٢٣ ترشيح القاضي السيد (ليث جبر حمزة) القائم بمهام رئيس هيئة الإشراف القضائي للتعين بمنصب رئيس هيئة الإشراف القضائي أصالةً.

السيدات السادة النواب، أطلب من المجلس التصويت على ترشيح السيدين للمنصبين المذكورين أدناه.

(تم التصويت بالموافقة).

*الفقرة ثانياً: القراءة الأولى لمقترح قانون تعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (٣١) لسنة ٢٠١٩.

- النائب احمد عبد الله محمد الجبوري (نقطة نظام):-

في البدء اتمنى لك التوفيق في إدارة الجلسات لحين انتخاب رئيس جديد، ونقطة النظام تتعلق في المادة(٣٦) من النظام الداخلي.

أولاً: يمارس المقرران مراقبة فرز الأصوات بعد عملية التصويت، سيادة الرئيس في الفترة السابقة كانت كثير من التصويتات تجري دون التحقق من عملية فرز الأصوات، لذلك تقدمت أنا وعدد من النواب باعتماد التصويت الإلكتروني أو قيام المقرر بمراقبة عملية التصويت وبإشراف الموظفين المختصين حتى تكون قرارات مجلس النواب دقيقة ومنسجمة مع القرارات التي يتخذها، وهذا هو روح النظام الداخلي وحتى لا يتم مصادرة أي صوت في داخل مجلس النواب.

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن برايم:-

يقرأ المادة (أولاً) من القراءة الأولى لمقترح قانون تعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (٣١) لسنة ٢٠١٩.

- النائب عارف عبد الجليل هداد الحمامي:-

يقرأ المادة (ثانياً) من القراءة الأولى لمقترح قانون تعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (٣١) لسنة ٢٠١٩.

- النائب محمد عبد الأمير عبد الحسين عنوز:-

يقرأ المادة (ثالثاً) من القراءة الأولى لمقترح قانون تعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (٣١) لسنة ٢٠١٩.

- السيد محسن علي أكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-
السيد رئيس اللجنة، ما هي المادة (٣)؟
- النائب محمد عبد الامير عبد الحسين عنوز:-
المادة (٣) النفاذية.
- السيد محسن علي أكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-
تم الإيضاح، أكمل.
- النائب محمد عبد الامير عبد الحسين عنوز:-
يقرأ الأسباب الموجبة.
السيدات السادة النواب شكراً جزيلاً، تُرفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة (٣:٣٣) عصراً.
